الفَصْل السَّابِع

الحُدُود.. "صُندُوق البَندُورَا" الإغريقي

obeikandl.com

obeikandl.com

قنابل موقوتة

تأثرا بتجربة الولايات المتحدة الأمريكيّة، وكذا تجربة الجُمهوريات السوفيتيّة، انتشرت بدء من عام ١٩٤٥ في أوساط النخبة الأفريقيّة فكرة انشاء تكتلات افريقيّة اقليميّة، كخطوة أولى في لمّ شمل القارة في اتحاد، وقد طرقت هذه الفكرة لعقل الأفريقي بقوّة في المؤتمر السادس لحركة الجامعة الأفريقيّة PAN AFRICANISM، الذي عُقدت مداولاته في مدينة مانشستر البريطانيّة، وكانت هذه الجامعة قد تأسّست في بداية القرن العشرين على يد المحامي الترينيدادي سيلفستر ويليامز، وكان الزعيم الغاني كوامي نيكروما أحد المتحمّسين لها والفاعلين فيها فيما بعد، ذلك على الرغم من أن المناخ السياسي الأفريقي انذاك كان مكبّلا بقيود الاستعمار، فلم تنل معظم الدول الأفريقيّة استقلالها باستثناء مصر وليبريا وجنوب أفريقيا وإثيوبيا، وهذه الأخيرة لم تُستعمر في تاريخها عدا فترة سبع سنوات (١٩٣٥-١٩٤٢) وهي التي جثم فيها الإيطاليون على أرضها.

عندما حصلت غانا على استقلالها في العام ١٩٥٧، وأصبح نيكروما رئيساً للجمهوريّة الجديدة، كانت اولى خطواته التي حلم بتحقيقها، نقل نشاطات الجامعة الأفريقيّة إلى اكرا، وبدأ فيها تفعيلاً حقيقياً بعملٍ دءوب، من خلال مؤتمراتٍ متلاحقة على المستويين الرسمي والشعبي، الأمر الذي نتج عنه ميلاد الشخصيّة الأفريقيّة، وكان في الأصل قد حدّد هدفا مركزياً لهذه المؤتمرات ينبغي تحقيقه، وهو العمل على إقامة "كومنولث" بين الدول الأفريقيّة الحُرّة، ليكون ذلك نواة لانطلاقة كبرى.

لكن بمرور السنين، تمّ الالتفاف حول الفكرة بعد توالي استقلال الدول الأفريقيّة، فطرح بدلا عنها مشروع "منظمة الوحدة الأفريقيّة"، والتي تمّ تأسيسها في ٢٥ مايو (آيار) ١٩٦٣ في أديس أبابا، بتوقيع ٣٢ دولة على ميثاقها (وصل العدد حاليا الى ٥٣ دولة).

ولما كانت المسألة الحدوديّة بين الدول الأفريقيّة قد تقاسمتها القُوى الاستعماريّة الرئيسيّة (إنجلترا، فرنسا، أسبانيا، البرتغال، إيطاليا وألمانيا)، كلّ حسب جهده استناداً إلى نفوذ كل دولة، والقوّة العسكريّة التي تملكها، قامت برسم الحدود الإداريّة للدولة المُستعمرة.

غداة رحيلهم - بأسباب مختلفة- أخضعوا حلَّ المسألة الحدوديَّة إلى نقطتين أساسيَّتين:

(١) إما أن ترث الدول الجديدة المستقلة نفس الحدود الاستعماريَّة السابقة، أو..

(٢) أن يكون لهذه الدول الحق في إعادة ترسيم حدودها الإداريَّة بما يتفق مع تركيبتها الإثنيَة والعرقيَة..

ولمَّا كان البند الثاني فضفاضاً، ويفتح الباب لممارساتٍ قد تُخِلّ بالأمن والاستقرار، استقرَّ الرأي على ترجيح المبدأ الأوَّل، تفادياً لتلك الاحتمالات، وتأسياً بالتجربة الأوربيَة التي سبقت الدول الأفريقيَّة في هذا المضمار عبر مؤتمراتٍ شهيرة عُقِدَت لذلك الغرض.

كما شدَّد المبدأ نفسه على عدم المساس بالحُدود، على الأقل خلال مرحلة تصفية الاستعمار، وعُرف ذلك بمبدأ "قُدسيَّة الحدود"، وهو في الأصل اقتباسٌ لفقرات من القانون الروماني القديم: **"لكُلِ ما في حوزته"**. وكان المبدأ قد انتقل في الربع الأوَّل من القرن التاسع عشر إلى دول أمريكا اللاتينية لتثبيت حدود دولها بعد استقلالها عن أسبانيا والبُرتغال، وكانت حركة الجامعة الأفريقيَّة قد تبنَّته في مؤتمرها الذي عقدته في أكرا في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٨.

أثناء مناقشات ميثاق "منظمة الوحدة الأفريقية"، كان التفكير الأساسي قد اتجه إلى الكيفيَّة التي يمكن من خلالها معالجة الأوضاع الجديدة لدول القارَّة، بتركيزٍ على المسألة الحدوديَّة، ولم يكن هناك إجماعٌ حول المبدأ المذكور، ولهذا لم يُدرجه الرؤساء الأفارقة في الميثاق بحذافيره، ولكنهم ضمّنوا المادة "٣/٣" منه «**حظر تغيير الحدود بالقوَّة**»، وبذلك تركوا الباب مواربا أمام تغييرها بوسائل أخرى.

بعد عامٍ في القمَّة الثانية بالقاهرة عام ١٩٦٤، صدر قرار أكثر وضوحاً بالرقم "أ-هـ-ج-١٦ (١)" مشدِّداً على: «**ضرورة احترام الحدود القائمة لحظة الاستقلال**»، ومن ثمَّ أصبح ذلك منهجاً ثابتاً للمنظمة، تمكَّنت من خلاله أن تحمي السلامة الإقليميَة للدول الأفريقيَة. علماً بأن المبدأ نفسه سبق وأكدته قرارات منظمة الأمم المتحدة في موضوع تصفية الاستعمار، وصار بعدئذٍ مرجعيَّة لمُعاهدات الدول وقضايا التحكيم والقانون الدولي وفضِّ المُنازعات التي حدثت بين عددٍ كبير من الدول الأفريقيَّة والأوروبيَة، وهذه خاصَّةً، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

تُعتَبَرُ القضايا الحُدوديَّة هي إحدى القنابل الموقوتة التي تركها الاستعمار خلفه لأغراضٍ توخاها، ولا شكَّ أن مبدأ قُدسيَّة الحدود، والذي أصبح جزءً من سياسات المنظمة الأفريقيَة، قد حفظ عقد القارَّة من الانفراط، وعمل على إبطال مفعول تلك القنابل، لكنه مع ذلك لم يكن رادعاً بما فيه الكفاية لكثيرٍ من قادة الدول الأفريقيَّة، الذين ظلوا يبحثون عن ثغراتٍ هنا وهناك، يستغلونها لإثارة تلك

المسألة، لا سيَّما وأن المبدأ كما هو واضحٌ، لا يمنع تغيير الحدود بالاتفاق، مثلما أنه لم يمنع ظهور دول أفريقيَّة عشيَّة استقلالها بحدود مختلفة عمَّا كان عليه الحال قبل ذلك، مثل ضمِّ الكاميرون البريطانيَّة إلى نيجيريا، وضمِّ التوجو البريطانيَّة إلى غانا، واستقلال الأجزاء البريطانيَّة والإيطاليَّة من الصومال في دولة واحدة، واستقلال الجزء الفرنسي "جيبوتي" من الصومال في دولة قائمة بذاتها.

كان لظهور الثروات والموارد الطبيعيَّة في بعض مناطق الحدود البريَّة والبحريَّة أثر في بروز سلسلة من المشاكل المُفتعلة بين الدول الأفريقيَّة، وكان ذلك محرِّضاً للبعض في عدم إيلاء مبدأ قُدسيَّة الحدود الاحترام الكافي كما نصَّ الميثاق.

لكن على الرغم من كُلِّ ذلك، تتم تسوية بعض تلك المشاكل بتكريس ثبات هذا المبدأ، وذلك في القضايا التي نظرتها محكمة العدل الدوليَّة، أو أي محاكم أخرى ارتضت بها الأطراف المُتنازعة، مثل الخلاف الذي نشأ بين ليبيا وتشاد على شريط أوزو، وبين السنغال وغينيا بيساو، ومالي وبوركينا فاسو، وناميبيا وجنوب أفريقيا حول خليج الفيس.

ويستند عليه أيضاً في خلافاتٍ منظورة حالياً ولم يتم البتّ فيها، مثلما هو حادثٌ بين الكاميرون ونيجيريا حول جزيرة كوماسي "بكاسي". وخلافات تمَّت تسويتها في محكمة دوليَّة خاصَّة، كالخلاف اليمني الإريتري حول أرخبيل جُزُر حنيش، الذي حُسم العام الماضي.

كما ينتظر أن يكون المبدأ مرجعاً أيضاً في نزاعاتٍ لم تحتكم أطرافها إلى محكمة العدل الدوليَّة، أو أي محكمة أخرى، مثل الخلاف الحدودي بين مصر والسُّودان حول مثلث حلايب، وبين السُّودان وإثيوبيا (منطقة "الفشقة" وما جاورها)، والسُّودان وكينيا حول مثلث "أليمي". وبالقدر نفسه، يُعتبر المبدأ مرجعاً أيضاً في خلافات حدوديَّة في غير القارة الأفريقيَّة، خاصَّة في القضايا المُعلقة بين بعض دول الخليج والمنطقة العربيَّة.

يشهد تاريخ المنازعات في أفريقيا أن مبدأ قدسيَّة الحدود قد أنقذها من كارثة التشرذُم والتفتت حتى الآن، وأنه استبعد أي حلول إقليميَّة للصراعات العرقيَّة مثلاً، كما كان مقترحاً في وقت من الأوقات في بوروندي.

في نفس الوقت، أُعتبر المبدأ رسالة صارمة موجَّهة إلى الأقليَّات العرقيَّة والقبليَّة التي تبحث عن تقرير مصيرها إذا ما كان ذلك سيُؤدي إلى تفكُّك الدولة القوميَّة، مثلما بعث برسالة أخرى لا تقل صرامةً إلى بعض الدول، بأن لا تفكر قيد أنملة في تقديم أي دعاوى أو مطالبات إقليميَّة لإعادة النظر في مبدأ قدسيَّة الحدود، إذا ادَّعت التضرُّر جرَّاء ظلمٍ لحِقَ بها، مهما كانت درجة فداحته، إذ لا يستقيم التفكير بإرضاء دولة على حساب المبدأ، طالما أن ذلك من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لانفراط منظومة الحدود الاستعماريَّة الموروثة.

حيال ذلك، أصبحت بعض النُخب الأفريقيّة تُوجّه نقدها باستمرار للمبدأ، باعتباره اضحى قيداً أمام منح الاقليّات حق تقرير مصيرها، ومن هُنا يُعتقد أن التحدّي الماثل، والذي يواجه القارة في المرحلة الحاليّة والمستقبليّة هو كيفيّة تحقيق الوفاق والانسجام لشرائح العرقيّات داخل دولها بصيغة من صيغ الديمقراطيّة، فإن ذلك اذا ما تحقق، فهو من شأنه ان يضمن تضامُنا اجتماعياً في إطار ديمقراطي قوي، مثلما يضمن سلامتها الإقليميّة - أي الدولة- ويجعلها قوّة فاعلة في المجتمع الدولي، وهذا ما لم تستطع تحقيقه عدة دول أفريقيّة، خاصة إثيوبيا والسُودان، باعتبارهما نموذجين افريقيين يتميّزان بالتعدّد العرقي والقرمي والديني والثقافي.

حتى في الحالة الإثيوبيّة، نجد ان الإمبراطور هيلاسلاسي كان من أكثر المتحمّسين لمبدأ قُدسيّة الحدود حين إقراره، وعلى الرغم من نُبل المقصد، إلاّ أنه كانت له اغراضه الخاصة المتمثلة في طمس المعالم القانونية والإنسانيّة للقضيّة الإريتريّة، وذلك من خلال التأكيد المستمر على أنها مسألة داخليّة في إطار إثيوبيا المُوحدة، ومضى في ذلك شاهراً سيفه ترهيباً أمام اي دولة أفريقيّة تنوي الاقتراب من القضيّة الإرتريّة بالمدخل المذكور، ومساوماً في بعض الأحيان مع دول تشكو نزاعات داخليّة في التهديد بإثارتها أو بدعم أطرافها.. ولم يُغيّر خلفه مانغستو هايلاماريام كثيراً من ذلك النهج، بل في غالب الأحيان مضى على نفس المنوال.

عند استقلال إريتريا عام ١٩٩٣، كان انضمامها لهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقيّة بناء على حُدودها الاستعماريّة الموروثة داخل الدولة الإثيوبيّة، وهو تطبيقٌ دقيق للمبدأ الذي رافق كل الدول الافريقيّة منذ استقلالها.

كانت الحدود الإداريّة بين إثيوبيا وإريتريا قد خُطّطت أساساً عبر ثلاث اتفاقيّات، أبرمت الأولى في ١٩٠٠/٧/١٠ بين إيطاليا وإثيوبيا، والثانية في ١٩٠٢/٥/١٥ بين إيطاليا وبريطانيا وإثيوبيا، والثالثة في ١٩٠٨/٥/٢٦ بين إيطاليا واثيوبيا، وبذا أصبحت هي المرجعية القانونيّة استناداً إلى مبدأ قُدسيّة الحدود الاستعماريّة الموروثة.

لكن حديثاً مخالفاً جاء على لسان الناطق الرسمي باسم منظمة الوحدة الأفريقيّة، السيد إبراهيم دقش في اتصال هاتفي مع قناة "أبو ظبي" الفضائيّة يوم ١٩٩٩/٣/٧، حينما سُئل مباشرة: «**لماذا لا يُطبّق البلدان مبدأ الحدود الاستعماريّة الموروثة؟**»، فأجاب قائلاً: «**الغريب أن هذا البند بالذات لا ينطبق على حالة إريتريا واثيوبيا**».. وسُئل مُجدّداً: «**لماذا؟**».. فأجاب: «**لأن البلدين كانا بلداً واحداً قبل استقلال إريتريا**»!!

لم يكن ذلك قولاً دقيقاً، وقد جافاه الصواب، فإذا كان الأمر مثلما قال الناطق الرسمي، فالسؤال الذي لن يجد له إجابة هو: «**على أي أساس قُبلتْ إريتريا عضواً في منظمة الوحدة الأفريقيّة، طالما أن الميثاق ينص على ضرورة اعتراف**

العضو الجديد بالحدود الاستعماريَّة الموروثة، وكذا ضرورة احترامها حتى يضمن له مقعداً؟».

عليه، إذا ما طبقنا مبدأ الحدود الإداريَّة الاستعماريَّة الموروثة بناءً على ما تمَّ استعراضه في النزاع الحالي بين إريتريا وإثيوبيا، فإن الفكرة تحتمل تفسيرين لا ثالث لهما:

(١) الاستناد على الحدود الإداريَّة المرسومة بين إثيوبيا وإيطاليا، وهي المُشار إليها آنفاً في الاتفاقيَّات الثلاث، وهي كانت المرجعيَّة التي استدعتها منظمة الأمم المتحدة في السابق عندما أقدمت على إلغاء الفيدراليَّة بين إريتريا وإثيوبيا، كما أنها هي التي استندت عليها إريتريا في نزاعها القانوني مع اليمن حول جُزُر أرخبيل حنيش، وذلك عندما أغفلت علاقتها بإثيوبيا واعتبرت نفسها الوارث لكُلٍ من العثمانيين والمصريين والإيطاليين.

(٢) الحدود بين إثيوبيا وإريتريا لحظة استقلال هذه الأخيرة في العام ١٩٩٣، وباعتبار أن الأولى هي المحتلة، وكذا بافتراض أن الحدود بينهما قد رُسمت أو اتُّفِقَ عليها بصورة أخرى، لكن هذا افتراض ضعيف البنية ومُنهك الحُجَّة، فعلى الأقل لم يُثرهُ أي طرف فيما سبق، مثلما أنه لا المنظمة الأمميَّة ولا القاريَّة قد ذكرت أيا منهما ما يشير إلى ذلك، مع العلم بأنه لو تمَّ فعلاً لكان يُفتَرَض توثيقه وإيداعه في كليهما ليكونا الضامن الحقيقي له (يتم التعرُّض لذلك لاحقاً أيضا).. ولهذا فلا مناص ان تتم معالجة القضيَّة على أساس مبدأ قدسيَّة الحدود الاستعماريَّة، وذلك بعد ما تصمُت المدافع ويحتكم الطرفان إلى الجهة المُؤهَلة في فصل النزاع.

جولات ماراثونيَّة

في ضوء ما جرى توضيحه، يكون من الضروري تسليط الضوء على ما كان يجري على الحدود، بدءً بافرازات الكفاح المسلح على المسالة الحدوديَّة، فالنضال الذي كانت تخوضه فصائل الثورة الإريتريَّة من أجل تحرير بلادها، والنضال الذي كانت تخوضه الفصائل الإثيوبية للإطاحة بنظام مانغستو هيلامارياام، والتقاء الطرفين في بعض الأهداف المشتركة عبر مراحل تاريخيَّة معينة انعكست جميعها على المسالة الحدوديَّة، وإن كانت بعض التعقيدات قد غرست بذرتها الأولى في زمن مبكر، إلاَّ أنها لم تكن هما رئيسيا بقدر ما كانت هماً ثانويا، بالمُقارنة مع الأهداف الوطنيَّة الكبرى المتمثلة في تحرير إريتريا من جهة، وإقامة نظام ديمقراطي في إثيوبيا من جهةٍ أخرى.

ألقت الشكوك بظلالها في منتصف السبعينات تقريبا، وذلك عندما تسرَّبت خريطة مستحدثة (١) أصدرها مكتب الشئون الخارجيَّة في "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في العام ١٩٧٦، وقد أظهرت تلك الخريطة إقليم التيغراي

بحدودٍ جديدة، اقتطعت أجزاء من إقليم "وولو" و"ولقايت" من "جوندر"، لتتصل بالحدود السودانيَّة، كما أضيف لها ميناء عَصَب الإريتري.

كانت فكرة الخريطة متَّسقة تماماً مع برنامج "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، الذي كان يدعو في ذلك الوقت إلى تأسيس جمهوريَّة التيغراي المستقلة. وكان التوسُّع الذي ظهر في الخريطة المستحدثة مقصودٌ، بحيث يضم منفذاً بحرياً "عصب"، تطل منه الجمهوريَّة على العالم الخارجي، وأراضى زراعيَّة خصبة هي التي تمَّ اقتطاعها، واتصلت بالحدود السودانيَّة.

ليس معلوماً بصورة قطعيَّة إذا ما كانت تلك الخريطة قد علمت بها قوَّات التحرير الشعبيَّة في ذلك الوقت، ولكن بعد التحوُّلات التنظيميَّة التي حدثت في الساحة الإريتريَّة، وأصبح التحالف مُؤسَّساً مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" (لاحقاً)، قبعت تلك الخريطة في أرشيف "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، أو العقل الباطن - سيان- فهي على الرغم من استصدارها بدوافع تكتيكيَّة سياسيَّة، إلاَّ أنها لم تروَّج لها ترويجاً دعائياً كبيرا، وذلك لحاجتها - التي ورد ذكرها- لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، وفي نفس الوقت، خوفاً من أن تقوم أجهزة مانغستو باستخدامها كدعاية بالانتقاص من التوجُّهات الوطنيَّة لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي».

في إطار التحالفات والانفضاضات التي كانت تجري بين الفصائل الإريتريَّة والإثيوبيَّة، كانت العلاقة بين جبهة تحرير إريتريا والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا يشوبها الاضطراب، وفي نفس الوقت كانت علاقة الجبهة الأولى جيدة بالحزب الثوري الإثيوبي، وهو بدوره لم يكن متصالحاً - وفق أهدافه- مع الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي.

أرادت هذه الأخيرة استغلال التناقُض الموجود بين التنظيمين الإريتريين (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وجبهة تحرير إريتريا) على الرغم من علاقتها الحسنة مع الأولى، لاعتقادها بأن ذلك يوفر لها شيئاً من الاستقلاليَّة في تحرُّكاتها، فمدَّت حبال الوصل مع الثانية (جبهة تحرير إريتريا)، إلاَّ أن العلاقة بين التنظيمين لم تدُم طويلاً، ففي أواخر العام ١٩٧٧ وبدايات العام ١٩٧٨، حدث صدامٌ مسلح بينهما وذلك إثر تتبع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" لكوادر من الحزب الثوري الإثيوبي أوعزت لهم جبهة تحرير إريتريا بالعُبور إلى داخل إقليم "جوندر" لاتخاذه قاعدة انطلاق لهم، وفي نفس الوقت حتى يسهُل للجبهة تقديم دعمها اللوجستي لهم. اعترضت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" طريقهم مِمَّا حدا بـ"جبهة تحرير إريتريا" إلى الاشتباك معها في منطقة "بادِمِّي" لصالح كوادر الحزب الثوري، ونجحت في إبعادها إلى داخل العمق الإثيوبي، وظلت في المنطقة المذكورة إلى أن أخلتها في العام ١٩٨٠، بعد اصطدامها مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" في حرب أهليَّة بينهما.

ويرى كاتب آخر، أن الصدام المسلح بين "جبهة التحرير" و"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" حدث بسبب ادِّعاء "ويَّاني" بأن المنطقة التي كانت موجودة فيها هي جزءٌ من التيغراي، وكان هذا بداية لظهور مشكلة حدوديَّة، أو «إفصاح "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" عن نواياها الداخليَّة تجاه أطماعها على أرضٍ تعتبر إريتريَّة وفق التقسيم الاستعماري للحدود».(٢) ويُفسِّره في موقع آخر بقوله: «إلاّ أن الفتيل لم يشتعل إلاّ عندما عسكرت وحدات من مقاتلي "ويَّاني" في منطقة "بادِمّي" دون إذن أو تفاهُمٍ مع وحدات جبهة التحرير، وهو أسلوبٌ كان مألوفاً في ذلك الوقت، حتى لو لم تكن العلاقات جيِّدة، إلاّ أن الأمر لم يتوقف عند مجرَّد تمركز لظروف عسكريَّة، بل بدأ الـ"وياني" بإزالة الإدارات وتجريد أفراد مليشيات الإريتريين، ودفعهم إلى النزوح، ثم وزَّعت بعض الأراضي على أبناء التيغراي، الذين عاشوا في كنف الإريتريين، أو استدعت آخرين من منطقة 'شيرارو' المجاورة للاستيطان في "بادِمّي"، واعتبر هذا في نظر كوادر الثورة الشعبيَّة نصراً لأبناء التيغراي الذين أُستُعلِي عليهم لسنين عديدة من قبل الإريتريين».(٣)

يستطرد الكاتب: «وقد رأت الجبهة أن ذلك ليس مجرَّد استفزاز عابر يمكن ابتلاعه، بل هو أمرٌ يستحق الرد عليه، ومع ذلك تحلّت الجبهة ببعض الصبر، على ما يرويه المُعايشون للأحداث، حيث بعثت بشخصيَّتين للتحاوُر فيما وقع، إلاّ أن وحدات "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" قتلت الشخصين دون إمهال، وهو مسلكٌ غريب تكرَّر بعد ٢٠ عاماً عندما فتحت القوَّات الإثيوبية التي ترابط في منطقة "بادِمّي" الشهر الماضي - يقصد شهر مايو (آيار) ١٩٩٨ بعد إزالة المُؤسَّسات منها- فتحت النار على أفراد من جيش الدفاع الإريتري الذين حاولوا التفاهُم حول معاملة هذه القوَّات للمواطنين الإريتريين في المنطقة، مِمَّا أدَّى إلى تصعيد الموقف بين الدولتين». (٤)

وسواءً كانت تلك البداية لظهور المشكلة الحدوديَّة، أو ظهور النوايا الداخليَّة، فالثابت أيضاً أن "جبهة تحرير إريتريا" أصبحت تنتقد باستمرار تواجُد "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" على تلك الأراضي ("بادِمّي")، وبالتالي انهار التحالف بينهما سريعاً، ولم تجد "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" ملاذاً آخر سوى العودة إلى حظيرة "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" طائعة مختارة.

كنا قد ذكرنا في فصل سابق، أن الخلاف عندما احتدم بين "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إرتريا" و"جبهة تحرير إريتريا"، انفجر إلى صدام مسلح بين الجبهتين في ١٩٨٠/٨/٢٨، وفي تبريرات ما تعرَّضت له الأولى من ضربة قاسية وجدتها فرصة لتنحو بالأسباب إلى تحالف الثانية مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، ومضت إلى التأكيد في أن تحالفهما معاً «أدى إلى تغيير في الخارطة السياسيَّة والبشرية لإريتريا». (٥)

جنحت أيضاً إلى تفسير آخر، أكدت فيه: «**إن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" (ويَّاني) كانت ولا تزال تدَّعي أحقيَّتها في بعض المناطق الإريتريَّة باعتبارها مناطق تابعة لتيغراي، ويمارس تنظيم الـ"ويَّاني" كل نشاطاته العسكريَّة والسياسية من مؤتمرات وغيرها في إريتريا، الأمر الذي أدَّى إلى اختلاط الأوراق وعدم معرفة "حدود العلاقة" بين تيغراي وإريتريا**».(٦)

كما اعتبرت أنه بعدم الهجوم المشار إليه «**أصبحت "ويَّاني" تيغراي طرفاً أساسياً في الصراعات الإريتريَّة، وقامت بتدخُّلٍ سافر في الشئون الداخليَّة الإريتريَّة، الأمر الذي أعاد للأذهان التاريخ المظلم للعلاقات بين إريتريا وتيغراي**» (٧)، مثلما نظرت للتحالف من زاوية أنه «**تتمثل خطورته، ليست في الوقت الحاضر فحسب، بل وفي المستقبل، ممَّا يؤثر في علاقات الشعب الإريتري بقومية التيغراي**».(٨)

بالطبع يمكن إدراج النظرة الأخيرة تحت باب النبوءة السياسيَّة المُبكِّرة، أو التفكير الاستراتيجي الذي أصاب، وذلك بعد ما تصدَّعت جُدران المَعبَد، وسقطت حجارته الصلبة على جسد العلاقة الطري.

وكنا قد أشرنا في فصلٍ سابق إلى أن جبهة التحرير أثارت هذا الأمر في الاجتماعات التي تمَّت برعاية جامعة الدول العربيَّة في تونس عام ١٩٨٣، التي نفت فيها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" أن حليفها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" كانت طرفاً في الصدام المسلح، الذي حدث بينها وجبهة التحرير، مع أنه من جهة أخرى تُصِرُّ "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في أدبياتها السياسيَّة على تأكيد ذلك، وأحياناً تورده في سياق عملٍ بطولي يُشتم منه أنها تريده أن يكون مِنَّة أو فضلاً منها على "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" في إطار ما تعتبره انفكاكاً من هيمنتها، أو تأكيد لاستقلاليتها.

من جهةٍ أخرى، لا يمكن إغفال الظروف النفسيَّة في تقييم جبهة التحرير لتحالف "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" و"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، ويعتقد البعض أن الغُلو في تفسير ذلك التحالف من قبل جبهة التحرير نتاجٌ طبيعي للهزيمة القاسية التي تعرَّضت لها، والنتيجة الأقسى التي دفعت بها بعد ذاك إلى الانسحاب إلى داخل الأراضي السودانيَّة.

بعد انسحاب جبهة التحرير من منطقة "بادِمَي" في العام ١٩٨٠، عادت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" مجدَّداً إلى المنطقة، ولم تجعلها مركزاً لانطلاق عملياتها المسلحة، إنما قامت بتأسيس حالة "استيطانيَّة" كاملة في "بادِمَي"، وغضَّ الحليف (الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا) الطرف عن ذلك.. وتقول رواياتٍ معاصرة لا تملك دليلاً قاطعاً، أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" قامت بتلك الحالة الاستيطانيَّة، بناءً على ما اعتبرته مكافأة لها على

مشاركتها في إنهاء وجود جبهة التحرير من المنطقة، ويستدلون على ذلك بالثقة الشديدة التي أبدتها "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" عند إقدامها على تغيير الحدود الاستعماريَّة بالقوَّة، واستحداث خارطة جديدة ضمَّت "الغنيمة" التي استوطنت فيها.

وتذهب تلك الروايات إلى الإيحاء بأن ثمَّة اتفاقاً ما تمّ بين "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" و"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في تقرير مصير تلك المنطقة، وأن بعض قادة التنظيم الثاني يوحون أيضاً بتبعيَّة المنطقة لهُم مستدلين في ذلك بالمخاطبات التي كانت متبادلة بينهم وقادة التنظيم الأوَّل، وتُعنون بعبارة "بادمِي - إثيوبيا".

ذلك في التقدير اجتهاداتٍ لا ترقى لدرجة البُرهان الكامل، الذي يمكن الاستناد عليه في القانون الدولي، لأنها نظراً لحداثتها لا يمكن أن تجُب مبدأ قدسيَّة الحدود الاستعماريَّة الموروثة التي ذكرنا في أنه ما يزال المرجعيَّة عند النظر في المُنازعات بين الدول.

أما بافتراض عدم حدوث أي اتفاقيَّات، فيُصبح تفسير ما جرى في تلك الرقعة الجغرافيَّة هو مجرَّد نشاط سياسي وعسكري لا علاقة له بالمسائل الحدوديَّة، ويمكن القول هنا أن "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" لم تُبدِ اعتراضاً على الوضع الجديد الذي أقدمت عليه "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" في بادِمِي، مثلما أنها لم تكن قلقة بشأن المسألة الحدوديَّة قبل تحرير بلادها، أو مكترثة لذلك، ربَّما لقناعتها بأنها محسومة وفقاً لمبدأ قدسيَّة الحدود، أو ربَّما لقناعتها بأن ذلك وضع طارئ أملته ضرورات نضاليَّة وسينتهي تلقائياً، حالما تتحقق الأهداف الوطنية الكبرى، لكن بين الافتراضين لا يمكن إغفال إحساس التفوُّق الذي كانت تدثر به "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" أنشطتها، مما يمكن أن يحدو بها إلى إدراج مثل تلك التجاوزات في خانة الأمر الهيِّن الذي تسهل معالجته بآلياتها الخاصة، إن تعنت الطرف الآخر.

ولكن بعد التحرير غيَّرت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" كثيراً من نظرتها تجاه مسألة الحدود، لا سيَّما وقد أصبح مناطاً بها الحفاظ على الكيان الإريتري بحدوده البريَّة والبحريَّة، الموروثة وفق التقسيم الإداري الإيطالي مع إثيوبيا. وقد تطوَّر هذا الاهتمام في الشهور التي تلت الاستقلال مباشرة، وذلك بعد حدوث اشتباكات بين المواطنين القاطنين في الأماكن الحدودية نتيجة تداخُل أنشطتهم التقليديَّة الرعويَّة والزراعيَّة، والتي لا تضع أحياناً اعتباراً للمسألة الحدوديَّة المرسومة أو قيود الجغرافيا.

بدخول العام ١٩٩٤ أصبحت الجبهة الحاكمة في إريتريا تثير ذلك مع الجبهة الحاكمة في إثيوبيا، إلى أن تمَّ الاتفاق بينهما على معالجة هذا الأمر عبر

لجنة مشتركة، اجتمعت يومي٢٠ و٢١ يوليو (تموز) ١٩٩٤. رأس الجانب الإريتري السيد الأمين محمد سعيد، سكرتير "الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة"، بينما رأس الجانب الإثيوبي تولدي وُلدماريام، عضو المكتب السياسي لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي". تمخَّض هذا الاجتماع عن حلٍ "تسكين" للمسألة، حيث اتفق الجانبان على:

(١) العمل على تقوية العلاقات بين الشعبين في المناطق المتاخمة لبعضهما البعض عبر مسئولي الجبهتين والإداريين الحكوميين في مناطق الحدود.
(٢) العمل على إيجاد آليَّة لحلِ سوء التفاهُم القائم في تلك المناطق بروح الصداقة التي تجمع بين الجبهتين.
(٣) الاتفاق على لقاء كوادر من الجبهتين في منطقة الحدود كل ثلاثة أشهر، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

بناءً على ذلك، تمَّ تحديد لقاءين آخرين في الأوَّل من نوفمبر (تشرين الثاني) ومنتصفه، ولكن أياً منهما لم يتم، بل طال ذلك حتى السنتين التاليتين ١٩٩٥ و١٩٩٦، على الرغم من أن الاحتكاكات بين المواطنين كانت تزداد حدَّة، واتخذت في بعض الأحيان شكل حملات مكثفة، شارك فيها رسميون إداريون عاملون في المناطق. ومع ازدياد وتيرة الاحتكاكات والمضايقات، كان السُكَّان يستجيرون بالجهات الرسميَّة ليبُثوها شكواهُم.

كان هناك غموضٌ وتبايُن في تفسير الدوافع، فالجبهة الحاكمة في إريتريا - حتى ذلك الوقت- كانت تنظر للمسألة في إطار الأمر الثانوي، الناتج من ممارسات تداخُل الأنشطة التقليديَّة للمواطنين، وهذا ربَّما يُفسِّر سلحفائيَّتها في التحرُّك، بينما أكسبت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" تلك الممارسات ثوباً رسمياً وجاداً، وقامت بإعادة ترسيم بعض المناطق، أي بإزالة العلامات الرسميَّة ونقلها من أماكنها التي ظلت صامدة فيها لعشرات السنين. اعتبر المسئولون الإريتريون العاملون في الإدارات المحليَّة آنذاك، أن الإجراء الذي تمَّ هو تجاوُز غير مبرَّر، انتهك حُرمة أرضهم.

نشطت خُطوط الهاتف بين أسمرا وأديس أبابا، فتمَّ الاتفاق على اجتماع تمَّ عقده يومي ٢٠ و٢١ أبريل (نيسان) ١٩٩٧ في منطقة "شيري" في إقليم التيغراي بين السيد ظقاي برهي، نائب رئيس إقليم التيغراي، والسيد تسفا ميكائيل جبرمدهن نائب حاكم إقليم القاش - بركة.

تناول اللقاء مباشرة موضوع انتهاك الحدود وإعادة ترسيمها من جانبٍ واحد من قبل إدارة إقليم التيغراي، فلم يعترف نائب رئيس الإقليم بذلك، ولهذا كان النقاش عقيماً، لكن على الرغم من ذلك، اتفق الطرفان على دراسة الأوضاع ميدانياً على أرض الواقع بواسطة لجنة فرعيَّة بُغية الوصول لحلٍ مُؤقت ريثما يتم إحالة الموضوع إلى العاصمتين.

التقت تلك اللجنة الفرعيَّة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٩٧، وبعد المُعاينة الميدانيَّة اتضح أن البون شاسع في تفكير الطرفين، إذ أكَّد الجانب الإريتري حدوث تجاوُزاتٍ، واقترح أن يترك أمر معالجتها إلى الحكومات المركزيَّة، ولربَّما إدراكاً منه أن الموضوع بدأ يخرج من دائرة السيطرة، أما الجانب الإثيوبي فقد رغب في تكريس الأمر الواقع، وذلك بأن يقوم الجانب الإريتري بالتأمين على ما تمَّ.. ولهذا لم يكن بوسع هذه اللجنة أن تصل إلى الهدف الذي اجتمعت من أجله، فقد كانت العلامات التي تمَّ وضعها من المتانة بحيث لم تستطع قناعات النضال المشترك زحزحتها قيد أنملة، فانفضَّت اللجنة في ظِلِّ قلق بدأ يتنامى وعلاقة رفاقيَّة بدأت تتضاءل.

في أعقاب ذلك اتخذت السُّلطات الإداريَّة المحليَّة في إقليم التيغراي عدَّة إجراءات جديدة، إذ طلبت من المواطنين النزوح إلى مناطق داخل إريتريا تقع بعد الخط الذي تمَّ ترسيمه، كما أصدرت تعليماتٍ بعدم السماح لأي عنصر إريتري مسلح - حتى ولو كان مسئولاً رسمياً- بالعبور إلى الجانب الآخر في المناطق التي أعيد ترسيمها.

في المنطقة نفسها كان واقع جديد قد بدأ ينشأ على الأرض، إذ أقامت سلطات إقليم التيغراي مصنعاً للرخام في "بادِمِي" بتكلفة تجاوزت العشرين مليون بر إثيوبي، وفي أوائل يوليو (تموز) ١٩٩٧ بدأت في استجلاب معدات اتصالات لاسلكيَة بهدف إنشاء محطة إذاعيَة، وتكاثر وجود الكوادر المسلحة "مليشيا" في خطواتٍ توحي بإحكام السيطرة تماماً على المنطقة.

لكن في مسألة المنشآت المذكورة، كان غريباً صمت "الجبهة الشعبيَة لتحرير إريتريا"، ذلك لأن تأسيسها لا يتم بين يوم وليلة، كما أنها ليست بالشيء الذي يمكن إخفاؤه وإظهاره فجأة، ولا يدرى إن كانت تنظر للمسألة في إطار الاستثمارات التي يمكن أن تنعش المناطق الحدوديَّة وتنعكس إيجاباً على مواطني البلدين، أم أنها أدرجتها أيضا في بند عدم الاكتراث.. لكن المهم أنه بدأ بالفعل يُضرمُ وميض نارٍ تحت الرماد.

في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٩٧، قامت إدارة الإقليم بطرد المواطنين الذين كانوا يقيمون في المنطقة بالقرب من المنشآت الجديدة، وكان الطرد جماعياً وبالقوَّة، وحلَّ محلهم آخرون من إقليم التيغراي للعمل في المنشآت الجديدة، التي كانت بصدد البدء في العمليَّة الإنتاجيَّة.

تزامن التاريخ المذكور مع قيام وحداتٍ عسكريَّة من الإقليم بالدخول إلى بلدة "عدي مروق" في إقليم جنوب البحر الأحمر الإريتري ("دنكاليا" سابقاً)، وكانت توجد بها وحدة إداريَّة إريتريَّة وعددٌ من الجنود الذين يمثلون وحدات إداريَّة مختلفة، ومع عنصر المُباغتة، أوضح قادة الوحدات العسكريَّة الإثيوبيَّة أنهم

جاءوا لمطاردة عناصر من المعارضة الإثيوبيّة المسلحة والمُسمّاة بـ"الاقوقومو" (٩)، وأكدوا أنهم موجودون في المنطقة فتمّ السماح لهُم، ولكن في مناخ كان قد بدأت تضطرب أحواله الطبيعيّة، وتعلقت تساؤلات حائرة في الهواء دون أن تجد إجابة تنزلها برداً وسلاماً على الأرض. ولم يكن بمقدور الأفراد الإريتريين المتواجدين إبداء أي رفض لطلب القوّة العسكريّة الإثيوبية، إذ كانت أكثر عدداً وعتاداً.

بعد نحو خمسة أيام من ذلك - أي في ٢٤يوليو (تموز) ١٩٩٧- تحرّك إداريون إثيوبيون من إقليم "عفر"، وأمروا الإدارة الإريتريّة بالمغادرة، وأيضاً لم يكن بوسعها أن تُبدي شيئاً غير الطّاعة، ذلك لأن الأمر تمّ وعيون هؤلاء كانت مُشرعة نحو بنادق القوّة العسكريّة التي كانت رهن الإشارة.. وكان الإجراء يعني تبعيّة المنطقة لهُم، حتى وإن لم تكن كذلك فقد أصبحت تحت سيطرتهم.

جمع الإداريون الإثيوبيُّون مواطني "عدي مروق" يوم ٢٨ يوليو (تموز) ١٩٩٧، وأعلموهم دون كبير عناء بأن المنطقة التي يقفون عليها هي منطقة إثيوبيّة.. ثم عيّنوا لجنة إداريّة فيها لإدارة شئون المواطنين، وفق ما ذكروا.

الاعتراضات التي صدرت عن المواطنين لم تتجاوز الهمهمة، أما المسئول العسكري، فإن صوته ان علا أو خفُت في ذلك الوقت ما كان ليعني شيئاً.

كانت تلك هي القشة التي قصمت ظهر البعير، ولا يُعتقد أن الايدي التي تهوّرت في فتح "صندوق البندُورة" الإغريقي، كانت تُدرك تماماً أن الارواح الشريرة التي كانت بداخله لها القدرة على تغييب العقول واستلاب النفوس بعد ذلك الوقت بشهور معدودات.

عندما تداعت الأحداث، اتّضح أن الفعل المفاجئ الذي أقدمت عليه الوحدات العسكريّة الإثيوبيّة، هو مجرّد فخ نُصب بإحكام للجبهة الحاكمة في إريتريا بُغية إثارتها في مسألة سياديّة، وكانت الإثارة لمعرفة ردّ الفعل الإريتري، حتى يتسنى وضع الخيارات الإستراتيجية له، وهذا ما سيتم استعراضه لاحقاً.

إثر ما حدث في المنطقتين، قام وفدٌ من الجبهة الحاكمة في إريتريا يوم ٨ اغسطس (آب) ١٩٩٧ - أي بعد حوالي ثلاثة اسابيع- بالسفر الى اديس ابابا، وكان يتكون من السادة: الأمين محمد سعيد سكرتير التنظيم ويماني قبراب مسئول الشئون السياسية، حيث التقيا السيد تؤلدي ؤلدمريام عضو اللجنة المركزيّة للجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي.. كان الحوار باهتاً، نظراً لأن شكوى الوفد الإريتري حول ما حدث لم تجد اذناً صاغية من المسئول الإثيوبي، وكان قد نحا باللائمة على الإداريين الإريتريين بقوله انهم تمادوا في حثهم المزارعين لعُبور الخُطوط المعتمة، وفي هذا اللقاء رفض صراحة عودة الأمور الى ما كانت عليه وفق ما

طلب الوفد الإريتري، وذلك لتأكيده أن الأرض التي يوجد عليها الإداريون في المنطقتين المذكورتين هي أرض إثيوبيّة.

عاد الوفد الإريتري إلى بلاده لتبدأ المعالجة بطريقة أخرى، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا اللقاء واللقاءات التي سبقته كانت كلها تتم بصورة سريَّة، حيث أن أياً منها لم يجد طريقه إلى وسائل الإعلام، مثلما أنها لم تصل إلى مسامع الناس في البلدين.

الرئيس الإريتري "أسياس أفورقي" لم يجد حرجاً في تأكيد ذلك في حوار أجراه معه تلفزيون بلاده يوم ١٩٩٨/٥/١٤، وهو اليوم الثاني الذي نطقت فيه الأزمة الصامتة ببيان البرلمان والحكومة الإثيوبيَّة، فقال: «**إن الأسلوب المذكور كان يجري في الوقت الذي لم يكن يعرف فيه أحد في هذه المدينة - أي أسمرا- أي شيء عمّا يجري، علاوة على أن المعلومات حول هذه القضيَّة لم تكن مُوزّعة حتى على مستوى الوُزراء وكبار المسئولين في الحكومة، ليس لأن توزيع المعلومات غير ضروري، بل لأننا تفاهمنا على حفظ القضيَّة في أضيق إطار ممكن من أجل إيجاد حلول لها بهدوء، عن طريق اللجان أو الاتصال بالتلفون أو غيره برئيس الوزراء مليس زيناوي**».

المؤكد أن ما اعتبره الرئيس الإريتري محمدةً قد لا يجد القبول عند البعض، الذي يرى أن نهج المكاشفة بقليل من الشفافيَّة في مرحلة ما من مراحل الأزمة كان من المُمكن أن تؤدي إلى نتائج أكثر تأثيرا، فالانتهاك لم يحدُث بغتةً، وإنما من خلال تتابع متصل لسلسلة من الأحداث الحدوديّة، وإن بدت ثانويّة في ظاهرها، إلاّ أنها كانت تنبئ بخطورة ما، إضافة إلى أنها جاءت مرتكزة على مرجعيَّة توسعيّة من لدُن تنظيم تعرفه الجبهة الحاكمة في إريتريا، إنه أسفر عن نواياه منذ عقدين من الزمن، وتعلم أكثر أنه تراجع عنها تكتيكياً وليس مبدئياً.. لهذا لا يُعتقد بأن المعالجة الصامتة أو الوئيدة التي كانت تتبعها اللجان هي الأسلوب المناسب الذي يوازي حدث الانتهاك.

لكن المؤكد أيضاً أن ذلك لم يكن شيئا جديداً في نهج الجبهتين، فقد استقياه من إرث العمل النضالي إبان فترة الكفاح المسلح، وكان ذلك شيئاً مقبولاً في ظروف تلك المرحلة، لكنه قطعاً يخضع لعدَّة اجتهادات في ظرف انتشار المسئوليات في ظِلّ إدارة الدولة.

من المفارقات أنه بعد أن جرت مياه كثيرة تحت جسر العلاقات، وأنتجت الأزمة حرباً، ظلّ ذلك الأسلوب مستمراً بصورة أخرى، فقد لوحظ أن إدارة الأزمة طيلة عامي الحرب ظلت حكراً على مسئولين محدودين في البلدين، ولم يمتد ذلك إلى آخرين، حيث نجد البعض هنا وهناك لم يُدلوا حتى الآن بدلوهم في هذه القضيَّة التي استنطقت الصخر العَصِي.

من الطبيعي أن تكون وسائل الإعلام هي المرآة العاكسة لمُجريات الأحوال في أي بلدٍ، سواءً على الصعيد الداخلي أو على صعيد العلاقات الخارجيّة، لكن الواقع أن إعلام البلدين كان مغيَّباً عمداً عن تناول ما كان يجري في الحدود، ذلك لأنه «**تمَّ الاتفاق على حفظ القضية في أضيق إطار ممكن**»، ولهذا فإن أحداً لم يلحظ أبداً أن وسائل الإعلام الإريتريَّة، وخاصة الصحيفة الرسميَّة الناطقة باللغة العربيَّة "إريتريا الحديثة" لم تنشر على مدى العام ١٩٩٧ أي أخبار عن إثيوبيا - سواءً بالسَلب أو الإيجاب- عدا أخبار صغيرة لم تتعدَّ أصابع اليد الواحدة. وبنفس القدر، لم تتناول وسائل الإعلام الرسميَّة الإثيوبية أخبار إريتريا، عدا الصُحُف الكثيرة التي يطلق عليها صفة المستقلة، فقد أكثرت من نشرها للأخبار السلبيَّة عن إريتريا، وبالذات المتطرِّفة في معارضة الجبهة الحاكمة في إريتريا، والمُعبِّرة في نفس الوقت عن قوميَّات معيَّنة، وذلك أيضاً ما كان ليلفت انتباه أحد، فهو نهجٌ دأبت عليه منذ استقلال إريتريا، لكن الجديد فيه أنها أصبحت تفعل ذلك بإيحاءٍ من بعض قادة تنظيم "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، الذين كانوا يمارسون دوراً مزدوجاً كما أسلفنا الإشارة لذلك.

لم تكن وسائل الإعلام الرسميَّة - في كلا البلدين- مرآة أمينة في عكس مُجريات الأحوال، لكن في ظِلِّ العولمة الإعلاميَّة ما كان باستطاعة أحد أن يمارس التكتم، فقد وجدت الأزمة طريقها للإعلام الخارجي، وذلك بعد ما أخذت تتكامل مع أحداث كانت تجري على محاور أخرى (التفصيل لاحقاً)..

الكلام السَّاكت!!

اتخذت المعالجة الصامتة أسلوباً ثالثاً، فبعد أن استفحلت الأمور بعد الفعل الذي أقدَمَت عليه بعض الأيدي في فتح "صندوق البَندُورَة"، لجأ الرئيس الإريتري إلى مخاطبة "رفيق النضال" رئيس الوزراء الإثيوبي برسالة شخصيَّة، في محاولة ترمي في اتجاه استنفاد كافة طرق الحلِّ الوُديَّة، وكان ذلك بعد أسبوع واحد من عودة الوفد من أديس أبابا، والذي لم يتوصَّل لحلٍ مع نظيره الإثيوبي.

إن الرسائل المتبادلة بين الطرفين - وهي ثلاث- على الرغم من التأكيد بأنها ترمي في اتجاه استنفاد طرق الحل الوديَّة، إلاَّ أنها تمثل نهجاً مثيراً في محاولة إطفاء نيران الخلافات، بل وفي قضيَّة سياديَّة تنبُع من صميم الألم التاريخي للشعب الإريتري.

كُتِبَت الرسائل الثلاثة بخط اليد من قِبَلِ الطرفين، وباللغة المحلية المشتركة "التيغرينية"، وليس على ورق رسمي تتصدَّره الصفة الاعتبارية لكُلٍ منهما، كما أنها غير مدموغة بالختم الرسمي للدولتين، وذلك ربَّما يضع افتراضاً بأن تداولهما كان في ذلك الإطار - تمشياً مع النهج المذكور- دون أن تمتد حدود العلم بهما إلى آخرين في أجهزة الدولتين، بما يعني أيضاً ألا صلة للمُؤسَّسات القائمة في كلا البلدين بهما، ذلك إن لم يكن حالهما - أي المؤسسات- كالزوج الذي هو آخر من

يعلم، كما يُعبِّر عن ذلك القول السائد، وكُنا قد ذكرنا أن الرئيس لم يتورَّع عن اعترافه بتأكيد ذلك.

كانت الرسالة الأولى التي أرسلها الرئيس الإريتري لرئيس الوزراء الإثيوبي بتاريخ ١٩٩٧/٨/١٦، وهذا نصُّها (الترجمة بتصرُّفٍ):

الرفيق مِليس،
كيف الحال..
لا يمكن القول أن الحدود التي بيننا قد تمَّ تعيينها تعييناً تاماً، فما زال العُرف هو الجاري وحتى في علاقاتنا الحاليَّة والمستقبليَّة لا نعطي هذه المسائل أهميَّة كُبرى، ولا أعتقد أنها في المستقبل يمكن أن تكون مصدراً لخلافٍ، مع هذا كله نلاحظ من فترة لأخرى، ولأسبابٍ مختلفة، اختلاقكم لمشكلاتٍ وبأتفه الأسباب، ومسئولينا من جهتهم يعملون لحَلّ هذه المشكلات وفقاً لقُدراتهم بشكلٍ أخوي. وفي الآونة الأخيرة، تحرّكت قوّاتكم العسكريَّة وطردت بالقوَّة إدارتنا بقرية "عدي مروق"، فهذه الخطوة محزنة جداً. الموضوع لا يرقى لدرجة استخدام القوَّة العسكريَّة وحتى إذا كان الموضوع ذا أهميَّة كبيرة، كان يمكن حله بطرق أخويَّة، وإذا كان الأمر وضع الترسيم الحدودي على الأرض، يمكن حلّ ذلك بهدوء. إن الخطوة التي تمَّت غير مبرَّرة، وبالتالي تدفع في اتجاه نزاعات.. لهذا، ولأهميَّة الأمر، أوصي شخصُكم بالتدخل لاتخاذ خطواتٍ عاقلة حياله.
مع خالص التحايا،،

رفيقكم:
أسياس أفورقي
١٩٩٧/٨/١٦

وجاء رد رئيس الوزراء الإثيوبي (بدون تاريخ) بهذا النص:

وصلتني رسالتك.. إن الأوضاع في منطقة الحدود غير جيِّدة. أنا أيضاً سمعت بذلك عند مجئ جماعتكم (يماني) الذين تحادثوا مع جماعتنا (تولدي).
لم أكن اعتقد أن "بدا" يمكن أن تخلق مشكلة لأن المواقع التي بها رفاقنا لم تكن مثار نقاش من قبل، وكنتُ اعتقد أن التفاهُم يجب أن يكون حول المناطق التي يمكن أن تكون مناطق نزاع. وكما تعلم أن فلول "الأقوقومو" أصبحوا يُعكِّرون تنفيذ أهدافنا في المنطقة، لهذا كان تحرّكنا لإبعادهم من تلك المنطقة.

على أي حال، فيما يخص موضوع الرجوع إلى التفاهُم الذي تمّ بين جماعتنا وجماعتكم سنهدِّئ الأوضاع، وربَّما نلجأ إلى ترسيم الحدود اذا كان ذلك ضرورياً.

انطلاقاً من ذلك التفاهُم لم تنتهي تلك الاجتماعات إلى شيء، ولكن بالرجوع إلى ما اتفقت عليه جماعة تولدي يمكن لكلا الجانبين الاستعداد للتوصل إلى حل نهائي للمسالة الحدودية.

أما بخصوص "البر" الذي يوجد في إريتريا، فلا نعرف بعد كيف نتصرف به.. يمكن إدخال طرف ثالث والتفاهُم لإيجاد حل لكميات البر التي بطرفكم.. وحتى ذلك الحين، ولأن تغيير العُملة لا يحتمل التأخير، أرسلنا لكم جماعتنا لكي يصلوا - وفقاً لذلك التفاهم- إلى حل بشأن آليّة تغيير العُملة والسياسة التجاريّة بين البلدين. ولكن رد جماعتكم (برهاني) على ذلك أنه لا يمكن بحث مسالة تغيير العملة قبل الوصول إلى اتفاق بشأن مصير البر المُتداول في اريتريا، ولذلك عادوا دون إنجاز شيء.

فيما يتعلق بالنظام التجاري، قيل لهم: لأننا لا نضع قيود على التجارة، فهذه مسالة تعنيكم. وعندما يتم تغيير العملة، فإن القرار الذي نتخذه بواسطة طرف ثالث لن يتعارض مع القرارات السابقة ويمكن التفاهم حول المسألة نهائياً.

ومهما بذلنا من جهود، فسنصل في النهاية الى اتفاق، وسنقوم بتنفيذه بلا شك، لذلك إن هذا الموضوع لا يمكن إرجاوه حتى نصل إلى ذلك الاتفاق، وكان التفاهُم بيننا أن يبدأ أي منا دون انتظار الطرف الآخر. من جانبنا قُمنا بجلب البرُ الجديد ونقوم بالاستعدادات اللازمة لإدخاله إلى حيّز التداوُل، خاصَّة بعد أن علمنا أنكم جاهزون لتغيير العُملة في سبتمبر القادم. وحتى إن لم يتم التغيير في سبتمبر، أو إذا تجاوز التغيير شهر أكتوبر، فإن سريّة الموضوع لا يمكن لها أن تظلّ كذلك. وللتو بدأت الإشاعات تنتشر في أديس أبابا حوله، ولذلك وحتى لا تُجبرنا الظروف على التغيير، فنحن فضلنا التنسيق قبل الدخول في مسألة تغيير العُملة مُجبرين.

مهما يكن، ونظراً للحاجة المُلِحَّة، من الأفضل لو أعطيت الأمر لجماعتكم للوصول مع جماعتنا خلال أسبوعين إلى تفاهُم شامل حول الموضوع. ونفضل لو توصَّل الطرفان سريعاً إلى قرار لأننا في ظروف تداول حديث بهذا الشأن، نرغب في طرح الموضوع على البرلمان لكي نبدأ التغيير في أكتوبر. ولو وافقت على أن يلتقي الطرفان، أخبرني بذلك لكي أرسل جماعتنا.

بخصوص التجارة النقديّة، نحن سنتعامل مع كل الدول بُناءً على سياسة (L/C)، وكما تعلم فقد ظلّ هذا الموضوع خلاف

بيننا وبين (IMF) ونحتاج إلى تفاهُم بهذا الخصوص بشكلٍ مُفصَّل. وإذا لم تقوموا من جانبكم بوضع أي نوع من القيود وفعلنا نحن ذلك، فسيُؤدي إلى خلق مشاكل نحن في غنى عنها، لذلك لا يجب القول أن المشكلة تعني إثيوبيا فقط. سنُرسل لكم سياساتنا التجارية حول القيود. يمكنكم إبداء اقتراحاتكم بشأن التعديلات المطلوبة على أمل أن تدخُل حيِّز التنفيذ بشكلٍ أفضل. وعلى هذا، كلفت جماعتنا بإعداد سياستنا التجاريَّة عبر الحدود، وسارسلها لك متى ما فرغوا من ذلك.

أفضل بعد ذلك لو التقى الطرفان للتحادث بشأنها. باختصار، فقد انتهى اجتماع الطرفين الأخير بالفشل، ولكن لو رأيت أنه يمكن أن يستمر بناء على ما تفاهمنا حوله معاً، أخبرني لكي أرسل جماعتنا لإبرام الاتفاق النهائي حول مسألة تغيير العملة والتوقيت، ونظام المدفوعات التجاريَّة.

مع أطيب التمنيات،،،

مِليس زيناوي

وفي ١٩٩٧/٨/٢٥، عقّب الرئيس الإريتري على رسالة رئيس الوزراء الإثيوبي بخطاب هذا نصُّه:

الرفيق مليس
كيف حالك،

<u>الاوضاع الحدودية الحالية</u>

حسب المعلومات التي لديّ، فإن الخطوة التي اتخذت في منطقة عدي مروق لم تكن (كما ذكرت) في أماكن غير خاضعة للنزاع، بل كانت في الاماكن التي فيها أجهزتنا، حيث تمّ طرد أعضائنا منها وهدم الإدارة التي كانت هناك. وفيما يخص 'الاقوقومو' كان قد تمّ إخطار وزارة دفاعنا من قبل أجهزتكم مقدما، حيث اتخذت الخطوة في وقت كانت تتأهّب فيه قواتنا للمساعدة، وخطوة مماثلة قد اتخذت في منطقة 'بادِمّي' أيضا.

كما ذكرت لك، لا أرى مبررا لضرورة اتخاذ مثل هذه الخطوات، فحتى يتسنى لنا ضبط الأمر فب بدايته ومعالجته جذريا، أخبرك أننا من جانبنا كلفنا ود أفريم ويماني وود كاسا لمتابعة المسألة. في رأيي كان من الأفضل لو عيّنتم أشخاصاً بصورة مماثلة (أو باي اسلوب تراه مناسبا) حتى يلتقوا بسرعة ويحاصروا الامر. ما رايك في ذلك؟

مسألة تغيير العملة

لم يتطرقوا لمسألة تاريخ تغيير العملة، لأننا كنا قد تفاهمنا في أن نحدد معاً موعداً مناسباً يضع في الاعتبار كل المتغيّرات. لقد اتفقنا مع البنك الدولي أن يعطونا رأيهم في المسألة. لم يتحادثوا في هذا أيضاً لأنهم اعتبروه أمراً مفهوماً، وطلبنا منهم التعجيل حتى نحسم المسألة ولا يجب أن تأخذ زمناً أكثر.

ونظراً لأننا كنا قد توصلنا للتفاهم، فإن مقدرتهم على إحداث التغييرات كانت محدودة. لقد أخبرناهم أننا لا نستطيع حجر حركة البضائع الواردة والصادرة. يصعب تحديد المبادلات التجارية 'الكبيرة' منذ الآن (آخذين في الاعتبار أنه من الطبيعي أن تظهر بعض المشكلات في البداية)، ولذلك يفضل أن نحدد ذلك بالنظر للظروف والزمان مستقبلاً، وفيما يخص ذلك اعتقد أنهم أوضحوا لجماعتكم (نواي) بالتفصيل.

ولأن التعجّل في تحديد الأشياء قد يكون عائقاً للمستقبل، سوف يتطلب منا نقاشاتٍ أعمق في كل أبعاد الموضوع، وعلى أساس ما كنا قد تحادثنا فيه، لم يستطيعوا التباحث للتعرف على سياساتنا العامة قدر المستطاع. ولأن كثيراً من القضايا مترابطة فيما بينها، وكبداية -فيما يتعلق بالتغيير- سيتحدثون مرة أخرى في القضايا الفنية، ولكن لا أعتقد أن هناك ثمة مشكلة.

مع خالص التحايا،،،

رفيقكم
أسياس أفورقي
١٩٩٧/٨/٢٥م

على الرغم من ان هذه الرسائل تشرح نفسها بوضوح شديد، إلاّ انه يمكن للمرء أن يستنبط بعض الملاحظات العامة منها:

يُلاحظُ أولاً، أن الفارق الزمني بين رسالتي الرئيس الإريتري هو ٩ أيام، مِمَّا يعني أن ردَّ رئيس الوزراء الإثيوبي (غير المُؤرَّخ) كان في غُضون تلك الفترة، ولا يمكن القول بأنه أسقط التاريخ سهواً، لأنه يُدرك تماماً بأن تلك الملابسات ستفتح صفحاتها يوماً، لكن ذكر الرئيس الإريتري للتاريخ تجعل ما تعمَّده رئيس الوزراء الإثيوبي في هذا الخصوص ليس بذي معنى، إذا سلّمنا جدلاً بأنه بإدراكه أنه ستفتح صحائفه يوماً.

نجد أن الرئيس الإريتري أيضاً خاطبه بصفة محبَّبة: "الرفيق".. في سياق ما هو مشترك بينهما، في حين نجد أن رئيس الوزراء الأثيوبي لم يذكر اسمه في صدر الرسالة، مثلما أنه لم يُضفي عليه الصِّفة نفسها، أو أي صِفَةٍ من صفات

التوادُد الإنساني، أو حتى الرسمي، ولهذا بالكاد يعرف المرء أنها مُوجَّهة للرئيس الإريتري. وصفة "الرفيق" هي في واقع الأمر لفظ مُؤدلج، لا يُطلق إلاّ في علاقة تعمَّدت بفكرٍ سياسي مُعيَّن أو في تضحية نضاليَّة مشتركة، وطبقاً لذلك يمكن استنتاج إسقاطها.

في رسالته الأولى، يتضح أن الرئيس الإريتري اتبع طريقاً دبلوماسياً في التخفيف من وطأة ما حدث، إن لم يكن الكثير من حُسن النوايا، فرغم إدراكه لمبدأ الحدود الاستعماريَّة الموروثة، فهو يقول لـ"رفيقه" بأن: «**العُرف هو الجاري**»، ورغم إدراكه أيضاً بأن الموضوع - الذي هو انتهاك لسيادة بلاده «**لا يرقى إلى درجة استخدام القوَّة العسكريَّة**»، فهو يؤكد لـ"رفيقه" بأن: «**لا يُعطي هذه المسائل أهميَّة كبرى**»، وإنها على الرغم من كل ذلك «**لن تؤثر في علاقتنا الحاليَّة والمستقبلية**»، ولا يعتقد بأنها «**في المستقبل يمكن أن تكون مصدر خلاف**».

في رسالته الأولى أيضاً، بدا كما لو أن الرئيس الإريتري يعمل على ترجيح كفة الحَلِّ الودي، إذ أنه رغم اختلاق الطرف الآخر للمشاكل ولأتفه الأسباب، فالطرف الثاني يعمل لحلها "بالشكل الأخوي"، وأنه حتى لو كان «**الموضوع ذو أهمية كبيرة كان يمكن حله بطرق أخوية**»، ولم يفُتهُ أن يوصي "رفيقه" للتدخُّل «**باتخاذ خطوات عاقلة حياله**».. هل يمكن القول هنا إن الرئيس الإريتري حاول أن يرفع "صخرة سيزيف" للحلِّ الأخوي حتى قمَّة الجبل؟!

في ردِّ رئيس الوزراء الإثيوبي الطويل على الرسالة الأولى، اقتضب الموضوع الأساسي "الحدود" في أقلِّ من الثلث، في حين جرى قلمه في موضوع آخر "الاقتصاد" وغطى به بقيَّة الرسالة.. هل يمكن القول أنه بذلك أسفر بشكلٍ غير مباشر عن أسباب ما حدث على الحدود؟! وإلاّ فما الذي دعاه للتطرُّق لمسألةٍ لم يُوردها الرئيس الإريتري في رسالته الأولى في ذاك التوقيت؟!

في ردِّه على الموضوع الأساسي، يتضح أن رئيس الوزراء الإثيوبي اتبع منهج "الدهاء السياسي"، على عكس "رفيقه" الذي اتبع منهجاً دبلوماسياً، وثمَّة تناقُضٍ في شرحه لما حَدَثَ، فهُو من جهةٍ يُؤكد بأنه لم يسمع عن كُلِّ ما حدث إلاَّ بعد زيارة الوفد الإريتري الأخيرة. ومن جهةٍ أخرى، يعزو ما حدث إلى مطاردة مجاميع المعارضة الإثيوبية الذين «**أصبحوا يُعكِّرون تنفيذ أهدافنا في المنطقة**»، ولهذا فإن المطاردة كانت «**لإبعادهم من تلك المنطقة**».. لكن الواقع، أن المطاردة أعقبها استيطان.

يتضح أسلوب الدهاء أكثر في: «**إن المناطق التي بها رفاقه لم تكُن مثار نقاش من قبل**»، ولهذا فهو يعتقد بأن التفاهُم يجب أن يكون: «**حول المناطق التي يمكن أن تكون مناطق نزاع**»، وفي الحالتين كان القول فضفاضاً، لأنه لم يحدِّد على وجه دقيق هذه أو تلك. أما إذا ما فسَّر قول رئيس الوزراء الإثيوبي بأن "بدا" والتي هي على الجانب الآخر "عدي مروق" وهي من المناطق التي أصبح فيها

رفاقه «**لم تكن مثار نقاش من قبل**»، فهو بذلك يؤمن بتبعيَّتها لهم، بعد الذي حدث بدخول وحداتهم العسكريّة فيها.

سواءً في المسألة الحدوديَّة أو المسائل الاقتصاديَّة، فإن رئيس الوزراء الإثيوبي يُؤكِّد أن اللجان المشتركة فشلت في الوصول لحلول ملموسة، لكنه مع ذلك من الواضح أنه ما يزال يُعوِّل على استمراريَّة التفاهُم بتحديد سقف زمني مُعيَّن في المسألة الاقتصاديَّة، بل الإسراع في التنفيذ، ويُبرِّره في موقع من الرسالة: «**بالشائعات التي بدأت تنتشر في أديس أبابا**»، في حين يرى الرئيس الإريتري في ردِّه الثاني أن الموضوع: «**سوف يتطلب نقاشاتٍ أعمق في كل أبعاده**» وذلك لاعتقاده أن: «**التعجيل في تحديد الأشياء قد يكون عائقاً للمستقبل**».

في رده الثاني، يتَّضح أن الرئيس الإريتري أمسَكَ بطرف الخيط فيما اعتبرناه دهاءً سياسيا لرئيس الوزراء الإثيوبي، فقد أكد له - على عكس ما ذكر - بأن "عدي مروق" ليست من المناطق التي بها رفاقه، وإنما رفاقه - أي رفاق مِليس- دخلوها وطردوا من فيها وهدموا إدارتها، وفي نفس الوقت - على عكس ما ذكر مِليس أيضاً- حاول أن يفصل بينها وبين تعقب فلول المعارضة الإثيوبيَّة "الأقوقومو"، ويضيف لها ما حدث في "بادِمّي".

في ردِّه الثاني أيضاً، رفع الرئيس الإريتري مرَّة أخرى "صخرة سيزيف" للحلِّ الودِّي بتكليف لجنة جديدة، وترك لـ"رفيقه" الخيارات مفتوحة «**في أي أسلوب يراه مناسباً**»، وذلك حتى يلتقي الطرفان بسرعة ويحاصرا الأمر.

خصَّص الرئيس الإريتري النصف الاخر من ردِّه الثاني للمسألة الاقتصاديَّة، ويتضح أن المسافة ما زالت بعيدة بين الطرفين في الوصول إلى حلٍ مشترك، وأن أفكار كل جانب تدور في فلكٍ يبتعد ويقترب من الآخر، دون أن يتطابقا في مسارٍ واحد، وربَّما لهذا السبب - أو لأسباب أخرى- لم يظهر رد ثانٍ لرئيس الوزراء الإثيوبي على الملاحظات التي أبداها "رفيقه" في ردِّه الثاني.

في الأوَّل من نوفمبر (تشرين الثاني)، ظهر الرد عملياً بقدوم وفد إثيوبي إلى العاصمة أسمرا، تنفيذاً لما اقترحته الرسالة الثانية في اللقاء المشترك. كان الاجتماع استثنائياً لبحث ملابسات القضيَّة العاجلة التي فرضت نفسها "عدي مروق"، ولم يتم التوصُّل إلى شيء حولها، لأن الوفد الإثيوبي أكد للجانب الإريتري أن المنطقة المذكورة «**ليست مثار نزاع**»، وكأنما قطع كل تلك الأميال ليقول لمضيفه جهراً ما سبق وقاله رئيس الوزراء "مِليس زيناوي" سراً في رسالته المُشار إليها.. وكان الشيء الوحيد الإيجابي الذي نتج عن هذا اللقاء، اتفاق الطرفين على لقاء آخر يُعقد بعد ثلاثة أشهر.

بعد عودة الوفد بأيام قليلة، أضيفت حاسة البَصَر لما قيل سرا وجهراً، إذ حملت النسخة الصادرة من مجلة "وين" الناطقة بلسان "الجبهة الشعبيَّة لتحرير

التيغراي" يوم ١٩٩٧/١٠/١٢ خارطة جديدة للإقليم لم تكتف فيها بضمِّ "عدي مروق"، وإنما أضافت إليها منطقتين أخريين ليُبدِّدا وحشة يُتمها.(١٠)

أمسكت الجبهة الحاكمة في إريتريا بسمَّاعة الهاتف لتبُثَّ قلقها لمَن ألقى السَّمع وهو شهيد، فكان الرد أن تلك الخارطة غير رسميَّة ولا يُعتد بها، لكن ذلك التبرير سقط بعد حينٍ، حينما ظهرت الخارطة نفسها في العُملة الجديدة "البِرْ" التي تمَّ طبعها واستبدالها بالعُملة القديمة في نوفمبر (تشرين الأول) ١٩٩٧، ولم يكُن ثمَّة شيء يُقال لمُؤمنٍ بعلاقة رفاقيَّة لدغته الخارطة مرَّتين.

صَمَتَ كل شيء.. توقفت الوفود وانقطعت الاتصالات، وكان العام ١٩٩٧ يسير متثاقلاً بما حمله من قضايا مفخَّخة، ومع تراكُم جليد الشتاء شيئا فشيئاً، كانت العلاقة تبحث عن مُغيثٍ يستطيع أن يُذيب طبقاته، ويُحيله إلى ماءٍ زُلال يُطفئ ظمأ التوتر الذي بدأ يسري في جسدها.

بالذي كان يجري، كانت سفينة الحُدود قد أبحرت بالفعل ووصلت إلى الزاوية الأولى من "مثلث برمودا"، في الوقت الذي كانت فيه سفينتان أخريان تنطلقان من محورين مختلفين، وكل منهما مُبحِرَة إلى زاوية من زوايا المثلث.

هَوامِش الفَصل السّابِع

(١) ضمن الملاحق آخر الكتاب.
(٢) - (٤) إدريس أبعري - صحيفة الفجر الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦.
(٥) - (٨) إريتريا بركان القرن الأفريقي - مصدر سابق - الصفحات ١٥٩، ١٦٠ و٢٥٩.
(٩) التسمية الخاصة بالمعارضة العفريّة.
(١٠) الخارطة ضمن ملاحق الكتاب.

obeikandl.com